# المُشْكِلُ في أصولِ النحو العربيّ
## حتى نهاية القرن السادس الهجري ( دراسة تأصيلية تحليلية )

م.م. مرتضى صباح صيوان الحسّون

أ.د. فاخر هاشم الياسريّ

جامعة البصرة ــ كلية التربية للعلوم الإنسانيَّة ــ قسم اللغة العربيَّة

**ملخص البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على أهم المشكلات النحوية التي تعترض طريق الدرس النحوي على مستوى (أصول النحو)، فعمد الباحث إلى تسليط الضوء على الجوانب المشكلة في أصول النحو، محاولاً عرض المشكل النحويّ فيها ووضع الحلول المناسبة لتلك المشكلات، فعمد إلى تتبع تلك الأصول وأقوال العلماء فيها، فكان البدء بعرض أقوالهم حول عدد تلك الأصول والاختلاف في ماهيتها وحل المشكلات التي تبرز على مستوى المصطلح النحويّ فيها، ثم تعرَّض إلى بيان تلك الأصول الأربعة: (السماع- القياس- الاجماع- الاستصحاب) وتبيين ما كان ملتبساً مشكلاً من قضاياها ومسائلها وتطبيقاتها، كلُّ هذا سيكون محدداً بسقف زمني ينتهي بنهاية القرن السادس الهجريّ؛ ولذا اقتصر الأمر على العلماء الذين عاشوا في هذه الحقب الزمنية، ولا يعني هذا عدم الاستشفاف والاستفادة من آراء العلماء والدارسين الذين تلوها في حل تلك المشكلات والله الموفق.

**الكلمات المفتاحية: المشكل النحوي، أصول النحو، السماع ،القياس.**

# The Grammatical Problem of the Origins of Arabic Grammar till the End of the Sixth Century AH: A Foundational and Analytical Study

**Assist. Lect. Murtadha Sabah Siwan Al-Hassoun**
**Prof. Dr .Fakhir Hashim Al-Yasiri**
Dept. of Arabic Language, College of Education for Human Sciences,
University of Basrah

***Abstract:***

This study aims to identify the most important grammatical problems that stand in the way of the grammatical lesson at the level of grammatical origins. The researcher deliberately sheds light on the problematic aspects in the origins of grammar. The researcher tried to present the grammatical problem and develop appropriate solutions to those problems. The researcher sought to trace these origins and the saying and opinions of the scholars therein. The researcher started by presenting their sayings about the number of these origins and the difference in their nature and solving the problems that arise at the level of the grammatical term in them. Then the researcher explained those four origins (hearing - analogy - consensus - investigation) and clarified what was ambiguous about its issues and applications. All this will be determined by a time ceiling that ends at the end of the sixth century AH. For this reason, it was limited to scholars who lived in these eras. This does not mean not benefiting from the opinions of scholars and researchers in solving these problems. Almighty Allah grants all success .

**Keywords : Grammatical problems, Origins of Grammar, measurement, hearing .**

**توطئة:**

إنَّ أصول النحو لم يكن بالعلم الجديد المستحدث ، بل هو قرين النحو وصنوه ،ولم يستقر تعريف أصول النحو إلا على يد الأنباري أبي البركات(٥٧٧ه) إذ قال فيه : (( أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وأصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله))[١]، ثمَّ تلاه السيوطي(٩١١ه) فعرفه قائلاً:(( أصول النحو : علمٌ يُبحثُ فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المستدل))[٢] فتعريف السيوطي يكون ناظراً إلى الحركة الذهنية التي عبر عنها بالصناعة التي يتم بها البحثُ عن الأدلة ، وليست أصول النحو الأدلة نفسها بما هي أدلة –كما نظر إليها الأنباري– ليكون هذا العلم غائياً لا ذاتياً ، ولا يقتصر فيه على أحوال الأدلة بل يتعداه إلى كيفية الاستدلال وحال المستدل ، ليكون هذا العلم علاجاً لكثير من المشكلات التي قد تعرض لدارس النحو كالتعارض بين الأدلة ونحو ذلك.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وأما عدد الأصول فهي كما أثبتها السيوطيّ أربعة اثنان متفقٌ عليهما بين ابن جني والأنباري وهما النقل (السماع) ، والقياس ، واثنان مختلفٌ فيهما ، ابن جني ثلّثَ بالإجماع ، والأخيرُ بالاستصحاب ، فمازج السيوطي بينهما فصارت الأدلة النحوية : ( النقل ، والقياس ، والأجماع ، واستصحاب الحال)[٣] وعلى هذا سار الدارسون إلى يومنا هذا؛ وفي ضوئه يكون بحثنا قائما على تقصي أهم ما يعترض هذا العلم من مشكلاتٍ تتوزع بين أدلته الأربعة المذكورة ، وما قد يعتري كيفية الاستدلال وآليته من عوارض مشكلةٍ لابدَّ من الوقوف عندها وبسط الكلام فيها ، والله الموفق.

**أولاً : النقل (السماع):**

وهو الأصل الأصيل الذي يرجعُ إليه باقي الأصول[٤] ، والمرتكز الأثيل الذي ابتنيت عليه الدراسة النحوية منذ نشأتها وإلى اليوم ، وسنتعرض إلى أهم المشكلات التي قد تعرَّض لهذا الدليل:

قال أبو البركات الأنباريّ في تعريفه : ((النقل : هو الكلام العربي الفصيح " المنقول بالنقل الصحيح " الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة ))[٥] ، وأما السيوطي فعرّفه أنَّه (( ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى ، وهو القرآن ، وكلام نبيه – صلى الله عليه وآله وسلم– وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده ، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين ، نظماً ونثراً عن مسلمٍ أو كافرٍ))[٦] ، وعند المقارنة بين التعريفين نجد أن الأنباري كان ناظراً إلى وجوب تحقق الكثرة في السماع ليكون دليلاً نحوياً في حين كان هذا الامر مسكوتاً عنه عند السيوطي، زيادة على أن الانباري ألمح إلى شروط قبول النقل ضمن تعريفه وهذا ما لم يتطرق إليه السيوطي على الرغم من أنه وافقه على الشروط عينها.

كما أنَّ الملاحظ اختلاف المصطلح فيما بينهما ، الأول أسماه ( النقل) في حين أطلق عليه الثاني مصطلح (السماع)، في حين أطلق عليه الأفغاني مصطلح الإحتجاج[٧] ، ولكل واحد من هؤلاء وجهة نظره في إطلاق المصطلح ، فالأخير لمحَ الغاية من وراء نقل كلام العرب أعني الإحتجاج به فكانت تسميته من باب تسمية الشيء بغايته، وأما السيوطيّ فأطلق لفظ السماع عليه إما لكون الكلام مسموعاً في أغلب الأحيان ، وإما لأن الأصل في الأخذ عن الأعراب كان بالسماع فالتسمية عنده من باب اطلاق الخاص وإرادة العام، ويرى الدكتور علي أبو المكارم أن للسماع معنى خاصاً ((هو الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها))[٨] ، في حين أن ما تناقله العلماء بعضهم عن بعض فهو الرواية [٩]، وحسناً فعلَ في تمييزه هذا لأن الذهن قد ينصرف عند ذكر السماع إلى ما تم نقله بالمشافهة لا غير ، في حين أن نقل المادة اللغوية لا يقتصر على ذلك حتماً.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ومهما يكن من أمرٍ فلا مشاحةَ في الاصطلاح ، ولكن ما تميل إليه النفس أنَّ مصطلح النقل – الذي أطلقه الأنباري – هو الأجدر والأليق ؛ لكونه جامعاً لكل ضروب السماع والرواية التي ذُكرت ، فحينما يقول النحوي سمعت عن الأعراب أو عمن يوثق بعربيته ، أو حينما يحدِّثُ عالمٌ عمَّن سبقه ، أو ينقلُ عن مصنّفات الآخرين ، أو يُملى عليه ، ففي هذه الأحوال كلها وغيرها يكون ناقلاً ، وتكون المادة اللغوية منقولةً ، واصطلاح الأنباري إنما جاء من باب ذكر المصدر وإرادة المفعول ، وهو كثير في كلامهم.

**المُشْكل المكاني :**

حدَّدَ النحويون الأوائل قبائل معينةً للأخذ عنهم ، والاستدلال بأقوالهم ، وهذه القبائل كانت تقطن الصحارى بعيداً عن الحواضر والأرياف و هي : (قريش [١٠] وقيس ، وتميم ، و أسد ، وهذيل ، وبعض كنانة ، وبعض طيّء )[١١] ، قال أبو زيد النحويّ[١٢] : ((لستُ أقولُ: قالت العربُ إلا إذا سمعتُه من هؤلاء: بكر بن هوازن وبني كلاب وبني هلال أو من عالية السافلة أو سافلة العالية وإلا لم أقلْ: (قالت العرب) . ))[١٣] ويعني بهذا ما بين غربي نجد وشرقي الحجاز[١٤] ليشمل ديار بني سعدٍ ، وأسفل المدينة المنورة[١٥] ، وبالجملة لم يؤخذ عن حضريّ قط، ولا من سكن البوادي المتاخمة للبلدان غير العربية[١٦]

أما الكوفيون فوسعوا نطاق السماع عندَهم ، ليشمل أعراب الحطيمة وسواد بغداد[١٧] ، وقد أثار هذا التحديد ، والتوسع جدلاً واسعاً لدى الدارسين والباحثين قديماً وحديثاً ، وكثرت الآراء والأقوال فيه ، بين مؤيد ومعارض ، وأثيرت حول رؤية البصريين إشكالات وتساؤلات عديدة أهمها :

**أ – لماذا هذه القبائل بالذات؟ وما المستند في ذلك؟**

والجواب عن هذا الإشكال ليس بالجديد ؛ فقد ذكرَ الفارابيّ(٣٣٩ه) سببَ ذلك الاستبعاد : فأهل البراري بعيدون عن الاختلاط وتغير اللسان بالأمم الأخرى ، فهم قد حافظوا على لغتهم أكثر من غيرهم ممن خالط الأمم الأخرى[١٨] ، وهذا الاختلاط مدعاة للتأثر باللسان الأعجمي فالعبرة في سلامة اللسان عن التأثر بالأمم الأخرى بغض النظر عن كونهم حضراً أم بدواً[١٩] .

أما مستند هذه العلة فليس الهوى أو العصبية أو الخطأ في هذا الاختيار[٢٠] ، بل هي رؤيةٌ لغويةٌ مرتكزةٌ في أذهان العرب من لدنِ النبي ( صلَّى الله عليه وآلهِ وسلّم ) فقد صرّح أنَّه أفصح العرب ؛ لكونه من قريش ، ولنشأته في بني سعد [٢١]، وهما من أبرز القبائل التي استدل بها النحاة الأوائل وأخذوا عنهم.

أضف إلى ذلك ما روي عن ابن عباس في قوله: ((نزل القرآن عَلَى سبعة أحرُف أَوْ قال بسبعِ لغات، منها خمسٌ بلغة العَجْزِ من هَوازن وهم الذين يقال لهم عُليا هَوازن وهي خمس قبائل أَوْ أربع، منها سَعدُ بن بكر وجُشَمُ بن بكر ونَصْر بن مُعاوية وثَقيف.))[٢٢] ، وسواء أكان المقصود من هذا الحديث التخصيص أم

الترخيص – كما ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف[٢٣] – فإنه يدل دلالةً قطعيةً على رؤية ابن عباس تجاهَ هذه القبائل أنها الأفصح ، وهذا ما دفعَ عمر بن الخطاب أن يشترط في من يلي إملاء المصاحف أن يكون قرشياً أو ثقفياً[٢٤] وأمر عثمان بن عفان أنْ يكون المُمْلي من هذيل والكاتب من ثقيف[٢٥] ، وما كان ذلك إلا حرصاً منهما على سلامة المصحف من الخطأ ، وثقةً منهما بفصاحة أبناء هذه القبائل وعدم تسري اللحن والعجمة إلى لسانهم ؛ ولذا لجأ نحاة البصرة الاوائل إلى السماع عن هذه القبائل، بل أنَّ الكسائي إمام النحاة الكوفيين تابعهم على ذلك في بادئ أمره.

ب _ وقد يثارُ إشكالٌ آخر مفاده : لا إنكارَ لما تقدمَ ذكره من فصاحة القبائل المذكورة ، ولكنَّ في تقييد النقل عنهم تضييقاً لمنابع اللغة[٢٦] ، وتضييعاً لكمٍّ كبير من النصوص اللغوية التي تعين النحويَّ في درسه.

والجواب عن هذا الإشكال يحتملُ عدّة وجوه :

١ ) إنَّ اللجوء إلى هذه القبائل كان سيرةً متبعةً من الصحابة الأجلاء ، وقد سار النحاة الأوائل على وفق هذه الخطة المرسومة باتقان فلا لومَ عليهم ، ولا سيما إذا علمنا أن سببَ تأصيلهم للنحو كانَ محاولةً جادةً منهم لحفظ لغة القرآن الكريم ، وصيانته من اللحن والتخليط ، فلذا اعتمدوا ما اعتمده الصحابة – وهم الأعرف بمواطن الفصاحة – من نهجٍ في تخير الفصيح.

٢ ) لا يعتقدَنَّ أحدٌ أن النحاةَ الأوائل لم يكن لديهم معرفة بلغات قبائل السواد أو المدن ، بل على العكس كانوا عارفينَ بها وبما داخَلها من لحن واختلاط ؛ ولذلك استبعدوها ، ومما يؤيد هذا :

أ- مجالسة الكسائي –وهو إمام الكوفيين– الخليلَ والأخذ عنه وذهابه إلى البادية بإشارة من الخليل حتى أنفذ خمس عشرة قنينة حبراً في الكتابة عن سكان البادية[٢٧]؛ لعلمه بفوارق الفاصح بين سواد الكوفة وبين سكان البادية .

ب ) إنَّ نحاة البصرة كانوا على وعيٍ ودرايةٍ بلغة السواد ، وكونها لغةً قد اختلطت بالأعجمية ولاسيما الفارسية كثيراً ، ولذلك نجد الرياشي يقول : ((إنما أخذنا اللغة عن حرشة الضباب وأكلة اليرابيع وهؤلاء أخذوا اللغة عن أهل السواد أصحاب الكواميخ وأكلة الشواريز))[٢٨] ، وقد حملَ أغلب الدارسين هذا النصَّ على أنه من باب الافتخار البصريّ على الكوفيّ[٢٩] ،والتهكم به ، غيرَ أن للباحث وجهةَ نظرٍ مختلفة عما مالَ إليه، فالرياشي أعطانا رؤية نقدية دقيقة ؛ إذ تخيّرَ لفظتين عربيتين أصيلتين للتعبير عن القبائل التي استقى البصريون منها لغتهم وهما: (حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع)،بينما عبّر عن منابع الكوفيين بلفظتين معرَّبتين وهما (أصحاب الكواميخ "نوع من الأُدُم"[٣٠] ، وأكلة الشواريز "اللبن المجفف بالفارسية"[٣١])، لتشي هاتان اللفظتان باختلاط لسانهم بالفارسية وهذا بحد ذاته مدعاة لترك الاخذ عنهم.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٣ ) إنَّ عدم تشتيت الجهد بتوسيع رقعة السماع لهو أحد الأسباب التي دعت النحاة إلى الاقتصار على القبائل الفصيحة ، فهدف النحوي الوصول إلى مشتركات لغوية ينطلق من خلالها لتأسيس القاعدة ، فإذا لم يجد عند من لا يستدلُ بقولهم شيئاً يضاف إلى ما لديه فلا داعيَ للانشغال والاشتغال به ، وقد عدَّ سعيد الأفغاني التوسع في الأخذ عن القبائل دون خطّةٍ مرسومةٍ سلفاً تتحكم بأخذ تلك المشتركات عيباً وخطأً قد يرتكبه النحويُّ[٣٢] ، لهذا كله أعرض البصريون عن الأخذ بقبائل السواد وسكان المدن.

٤ ) إنَّ النحاة كانوا في صراع مع الزمن ؛لأجل تأصيل تلك القواعد خدمةً للقرآن الكريم ، فلم يسعفهم الوقت في جمع لغات كل القبائل العربية ووضع نحو مشترك لهم ، أو نحوٍ خاص بكل قبيلة ، فلم يبقَ أمامهم إلا أن يقتصروا نقلهم على قبائل معدودة اشتهرت بفصاحتها ورصانة لغتها [٣٣] .

ج ) ومن الإشكالات التي أثيرت على هذا الموضوع : إن العقل لا يقبل التصديق بانعزال القبائل البدوية في الصحراء بعيدا عن المدن والعالم الخارجيّ فظروف الحياة تتطلب منهم السعي والكدح والسير في مناكب الأرض ، وبهذا يكونون قد اختلطوا مع غيرهم ويرد فيهم ما يردُ في سكان المدن والأرياف من احتمال فساد لسانهم[٣٤].

ويرِدُ على هذا الإشكال أمور :

١ ) لايوجد مانعٌ عقلي من انعزال بعض القبائل في كبد الصحراء عن المدن والاختلاط بها ، ولو فرضنا وجود ذلك الاختلاط سيكون جزئياً ومحدوداً لا يصل إلى حد الظاهرة المؤثرة .

٢ ) استعرض الفارابي مسألة محافظة القبائل المنعزلة على نظامها اللغوي بعيداً عن التأثر باللغات الأخرى وقرّرَ أن من يكون بعيداً في كبد الصحراء تكون لغته أنقى من سكان المدن ، ولم يكن مقصد الفارابي تخصيص هذه المسألة باللسان العربي فقط ، بل كانت قاعدة عامَّة مطردة في كل الأمم [٣٥]، ألا ترى سكان أواسط أفريقيا ، وبعض مناطق أمريكا اللاتينية ما يزال بعضهم محافظاً على لغته الأمّ على الرغم من شيوع الإنجليزية والفرنسية هناك، وما كان لهم أن يحافظوا عليها لولا الإنعزال عن الأمم الأخرى وعدم مخالطتهم.

٣ ) إن مرتكز الرجوع إلى الصحراء مرتكزٌ عقلائي متفق عليه عند النحويين بصريهم ، فالكسائيّ حين لم يرقْ له منهج القُرَّاء وخاصة (الزيات)[٣٦] في التعامل مع النصوص القرآنية قررَ المغادرة إلى البدو المحيطين في الكوفة فوجد عندهم مالم يجده في المصر ، وبقي مجاوراً لهم حتى تغيرت سحنته واسود لون وجهه ودوَّن ما شاء الله عنهم وحفظ الكثير من عللهم وأقوالهم[٣٧] ، ومنهج اللجوء إلى البوادي (( أساس سليم للاتصال باللغة ونقلها))[٣٨] ولا داعيَ لإنكاره أو التنصل منه.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

د ) ومن الإشكالات التي أثيرت حول مسألة السماع ايضاً : أخذ سيبويه عن بشار بن برد وهو مولى عاش في البصرة وليس من سكان البادية ، وما كان ذلك – حسب زعم السيوطي – إلا اتقاء شر بشار وهجائه(٣٩)

وجوابه : إنَّ هذه الرواية لا تكاد تصمدُ أمام التحقيق ؛ إذ لم يرد في الكتاب أي بيتٍ – ولو كانَ منسوباً – لبشار بن برد ، كما أن مستند كلام السيوطيّ هو ما نقلَه المرزباني في الموشح(٤٠) ، وللأسف فإنَّ السيوطي اختلط عليه الأمر ؛ لأن الذي اتقى هجاء بشار واستدل بقوله فيما بعدُ –حسب رواية المرزباني – هو الأخفش وليس سيبويه ، وبهذا يندفع الإشكال الذي تغنى به كثير من الباحثين الذين هاجموا النحو البصريّ عموما وسيبويه على وجه الخصوص.

وأما البيتان اللذان اثبتهما المرزباني في هجاء سيبويه :

أسبويهِ يا بنَ الفارسيَّةِ ما الذي تحدَّثتَ من شيمَتي وما كنتَ تنْـبذُ

أظلت تغنِّي سادراً بمســاءَتي وأمــُّكَ بالمِصْرَيْنِ تُعطى وتأخذُ(٤١)

فيحتمل أنهما من مختلقات أعداء سيبويه؛إذ كيف لبشار الفارسي المفتخر بفارسيته في أكثر من موضع أن ينعت فارسياً آخر بابن الفارسية؟! ، وزُعِمَ أنَّ ثمَّ امرأة زانية في البصرة يقال لها "الفارسية" وكانوا ينعتون به كلَّ من يريدون الإساءة له، وإلى هذا ذهب بشار(٤٢) وهذا القول أغرب من البيتين أنفسهما وأعجب؛ لأن بشاراً ((كان أشدّ عصبية للفرس من أن يقول هذا))(٤٣) ويلمز أحداً بكلمة ابن الفارسية التي يعتز هو نفسه بالانتماء إلى هذا الأصل.

**٤ – المشكل الزماني :**

لقد عالجَ النحويون مشكلة الزمان عن طريق تمييزهم بين نوعين من الكلام المنقول : الشعر والنثر ، أما النثر فقد قبلوا كلام العرب في الجاهلية والإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، سواء أكانوا بداة أم من أهل المدن(٤٤)، وبعد ذلك فقد امتد فساد اللغة حتى إلى الأعراب أنفسهم ، وصار كلامهم مظنّةً للظُنةِ ، ودعا ابن جني إلى عدم الأخذ بكلامهم ؛ ((لأنّا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً))(٤٥)

وأما الشعر فحاله مختلف عن حال النثر ؛ وذلك لما له من لغة خاصة تختلف مقاييسها عن مقاييس النثر ، وغالباً ما تكون لغة الشاعر أسمَى من لغة الحياة اليومية ، وفي ضوئه قسموا الشعراء إلى أربع طبقات هي : ( طبقة الشعراء الجاهليين، والمخضرمين، والإسلاميين، والمولدين)، وأجاز النحاة الاستشهاد بالأولَين، واختلفوا الثالثة ومنعوا من الرابعة (٤٦).



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**أ – علة منع الاستشهاد بكلام المولّدين:**

ذكر أبو عمرو بن العلاء أنَّ علة المنع عن الأخذ عن المولدين هي أنَّ: (( ما كان من حسنٍ فقد سُبقوا إليه ، وما كان من قبيح فهو من عندهم))[٤٧] فالألفاظ والتراكيب التي عندهم إما أن تكون صحيحةً فقد استعملها المتقدمون قبلهم فلا حاجة للسماع عن المتأخر في حال وجود الأصل، وإما يكون ما لديهم خطأ مستقبحاً فحينها لا حاجة للنحوي بما لديهم .

ولو قيل: إنَّ اللغة في حال تطور دائم فقد يأتي المحدثون بشيء جديد، وهذا القول على فرض صحته فإنه لا يشكل ظاهرةً عامَّة في اللغة لكي يُستند إليه ، وليكون حجةً لغويةً يؤخذ بها بل تكون بدعةً[٤٨] لغويةً تجري على لسان بعضهم دون الآخر من غير اطراد ، لأنَّ لغة المولدين هذه – المستجدَة – لغة مختلطة ليست لغة ثابتةَ الأصل على وفق المعايير الصرفية والنحوية[٤٩].

كما أنَّ المولدين لم يكونوا ليقيموا الإعراب بالطبع كحال المتقدمين ، بل كانوا يقيمونه بالصناعة [٥٠] ، وليس هذا الأمر موقوفاً عند حدِّ الشعر وحسب ، بل عدّى الفرّاء ذلك إلى القراءات القرآنية ، وميّزَ بين نوعين من القراءات : قراءة المولدين" المصنوعة"، وقراءة من سبقهم "المطبوعة [٥١] ؛ ولذا فإنه فمن غير المقبول إذاً أن يلجأ النحويّ إلى الكلام المصطنع الذي يجهد المتكلم في صناعته ؛ لأنَّ كلامه سيكون عرضة للوقوع في اللحن، وبقي أن نشير إلى أن ترك الاحتجاج بكلام المولدين لا يخدش في شاعريتهم البتة، ولذا قال ابن جني:((يستشهد بشعر المولدين في المعاني ، كما يستشهد بشعر العرب في الألفاظ))[٥٢] .

ب – ومن مشكلات هذا الباب : إنَّ النحويين أسَّسوا عدم الأخذ عن المولدين ، ولكنهم خرقوا هذه القاعدة، ونقلوا عن بعضهم كأمثال بشار بن برد ، ومن المحدثين كأمثال الفرزدق، ويُجاب عن هذا الإشكال : بأنَّ بشاراً وإن كان مولّداً غيرَ أنَّه ثبتت فصاحته ، ولم يُسّجل عليه خطأ واحدٌ في اللغة ، وقد تربى في أحضان ثمانين شيخاً من فصحاء بني عقيل ، ومخالطا لنسائهم اللواتي وصفهن بغاية الفصاحة [٥٣] ، كما أنه خرج إلى البادية لأعوام طويلة واكتسب السليقة العربية هناك، ومع هذا كله فإن النحويين لم يعتمدوا كثيراً على أشعار بشار ليكون الأخذ عنه مطعنا فيما أسسوا له من بعد زماني للنقل.

**٥ – المشكل الكمّي :**

لقد واجهَ النقلَ مشكلةٌ أخرى ، كانت وما تزال محطَّ أنظار الباحثين ، ألا وهي مشكلة العنصر الكمّيّ في المنقول الذي يستدَلُّ به نحوياً ، فالكوفيون كانوا يبنون قاعدتهم على ما يسمعون عن العرب ولو كان خبراً أحاداً أو شاذاً أو متروكاً للينٍ في لغةِ من سمعوا عنه[٥٤] ، وأما النحاة البصريون فقد بنوا للسماع من حيث مشكلة الكمّ قواعد خاصة قسموا المنقولَ بحسبها إلى أقسام : القليل ، والكثير ، والأكثر . وقد توهمَ بعض الدارسين وخلطوا بينَ مفهوم الكثرة والاطراد ، فظنوا أنَّ كلَّ كثيرٍ لابدّ من أن يكون مطرّداً والعكس[٥٥] ، بيدَ أن المطرّد ليس بالضرورةِ أن يكون كثيراً ، وقد يشذُّ الكثير عن حكم الاطراد ، لأنَّ الكثرة مناطها ( الكمُّ المنقول) في حين أن الاطراد مناطه ( النوع المنقول).

ومهما يكن من أمرٍ فإن النحاةَ ولا سيّما البصريون ، كانوا لا يأخذون إلا بالكثير أو الأكثر ، وقد صرّح بذلك سيبويه حيث قال : (( ولكنّ الأكثر يقاس عليه ))[٥٦] وما هذا إلا سيرٌ منه على منهج الخليل حينما أجاب عن سؤال من قال له : ((كيف تصنع فيما خالفتْك فيه العرب وهم حجة فقال: أحملُ على الأكثر وأُسَمِّي ما خَالَفني لغات))[٥٧]؛ لأنَّ هذه الكثرة موحيةٌ بفصاحة الاستعمال وصحة القياس ، فإنَّ الأكثر سيكون هو الأجود والأفصح والأعرب كما وصفه سيبويه[٥٨] فالكثرة إذن هي مدرك من مدارك صواب الإحتجاج ؛ لأنَّ مناط الصواب فيه شيوع اللفظ على الأفواه [٥٩] ، وفي ضوء هذا نستنتج أن الكثرةَ ليست وحدها من تقررُ الحجية بل لا بد من شيوع الاستعمال ، فكم من كثير على لسان قومٍ لم يشع أمره عند غيرهم وبقي مقصوراً عليهم لا يعدو أن يكون رواسب لغات ولهجات قديمة [٦٠].

ويأتي بعد الأكثر الكثيرُ ، ويردُ فيه ما وردَ في الأكثر من كونه أمارةً على الفصاحة ؛ ومن هنا نجد سيبويه ينعته بالعربي الجيد ومن أمثلته : تقديم المفعول على الفاعل من دون أن تشغل الفعل به فقال بعد أن مثَّل له بقوله : ضرب زيداً عبدُ الله : (( وهو عربيٌّ جيدٌ كثيرٌ))[٦١] ، وربما خصص سيبويه هذه الكثرة في مدركٍ من مدارك السماع ، كالقرآن الكريم[٦٢] ، أو الشعر العربي[٦٣] ، وعلى هذا سار كثير ممن تلا سيبويه كالمبرِّد وابن السراج والزجاجي وغيرهم حتى صارَ الأخذ بالأكثر والكثير مما لا مندوحة عنه عندهم.

وأما القليل فهو مما لا يُستنَد عليه في الحكم النحويّ عند البصريين ومن وافقهم ، وكانَ سيبويه ينعته بالخبيث أحياناً[٦٤] وبالذي لا يكاد يعرف[٦٥] أحياناً أخرى، واستبعد النحاة القياس على القليل واصفين ذلك باللغة الرديئة، ومن ذلك استبعاد لغة من قال ( أميّيّ وعديّيّ) في النسبة إلى إلى أمية وعديّ؛ لأنَّ أربع ياءات لا تجتمع إلا في لغة رديئة لا يقاس عليها[٦٦] ، وحينَ يتطرق ابن جني إلى باب هجوم الحركات على الحركات يقول : (( ذلك على ضربين : أحدهما كثير مقيس والآخر قليلٌ غير مقيس))[٦٧] ، وكذلك فعل الأنباريُّ في استبعاد حجية القليل حيث قال في بيان قول الشاعر :

فَديْتُكِ يا التي تيَّمتِ قَلبي[٦٨]

: ((حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه ، على أنَّ هذا قليلٌ إنما يجيء في الشعر فلا يكون حجة))[٦٩] فاستبعد حجية هذا القول لقلته وعدم شيوعه .

وإذا كانت هذه رؤية النحاة البصريين فإن الكوفيين كانوا أقل عنايةً بهذه القواعد الصارمة ، فلم يكترثوا بالكمِّ المنقول ، فــ ((قد احتجوا بالشاهد الواحد ، وبالشاهد المجهول قائله ، وربما جعلوا من هذه الشواهد الفردية والشواذ أساساً لقواعد أخرى))[٧٠] ، وهذا المنهج – وإن حاول بعضهم أن يروِّج له على أنه حلٌّ لما استعصى من مشكلات النحو كمثل الدكتور كمال بشر واصفاً الأخذ بالقليل أو الشاذ بالمطلب المحمود [٧١] _ غير نافع البتةَ في تاصيل قواعد النحو ، ففي الوقت الذي نرى كثيراً من المنتصرين للنحو الكوفيّ يرفعون



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

عقيرتهم ضد النحو البصريّ ويقولون : إنه لم ينبع عن استقراء تام ، نراهم ينتصرون للكوفيين الذين كانوا يؤسسون القاعدة على قولٍ واحدٍ ، لا نظير له ، فأين الاستقراء ها هنا وأين تمامه وكماله؟!

نحن لا ننكر أن استقراء النحاة لم يكن تاماً ، ولكن الاستقراء التام أمر شبه مستحيل وخاصةً في الظروف التي عاشها النحاة الأوائل من انعدام وسائل النقل المريحة والسريعة ، ولذا يشفع للنحاة أنهم اتبعوا سبيلين في معالجة الاستقراء الناقص وهما:

١ – إنهم لم يسعوا إلى جمع كل اللغات واللهجات واللثغات ، ففي ذلك مضيعة للوقت وربما كان فيه انعدام للفائدة المرجوة ، وخطأ منهجي لابد من التخلص منه[٧٢] ، بل عمدوا إلى استقراء اللغة المحكية المتداولة المستعملة كالقرآن الكريم والشعر الذي يسمع من الفصحاء والنقل عن أعراب البادية الثقات[٧٣] وهذه هي السنة المنطقية في الاستقراء بجعل ما هو شائع مطرد عصباً رئيساً لحل الإشكال، والاستشفاف بما هو ثانوي لا يحمل تلك الصفة.

٢ – إنَّ النحاة لم يسعوا وراء الاستقراء الساذج كما كان يفعل الرواة، فلم يكن همهم جمع النصوص وحسب ، بل كانوا يجمعونها في سبيل الحصول على مَلَكة ذاتية يتمكنون بها من صياغة القاعدة النحوية ، هذه الملكة التي عبر عنها ابن جني بـــ(ترجيم الخليل) الذي وافق السماع[٧٤] ولم يتقاطع معه البتة.

**٦ – المشكل النوعي :**

يتوجه البحث في هذا الباب عن الكلام الذي يمكن أن نعدَّه نصاً لغوياً معتمداً في الاستدلال النحوي، وما دمنا قد ألمعنا إلى إفراد القرآن الكريم بمبحث خاص فإننا سنقتصر الكلام على غيره؛ لكون القرآن الكريم حالة لغوية خاصة لا يمكن إخضاعها للقواعد الاستدلالية السارية فيما عداه. وسيكون كلامنا في شقين : أحدهما : الحديث النبوي ، وثانيهما: كلام العرب.

**الأول : الحديث الشريف :**

لقد اختلفت آراء النحويين المتأخرين حول هذه المسألة بين من أجاز الاستشهاد بالحديث الشريف وأكثر منه كابن مالك، وبين من منع ذلك كأبي حيان[٧٥] ومن قبله شيخه ابن الضائع[٧٦] ، واحتجَّ المانعون بحجج أهمها أن الحديث نقل بالمعنى، وأن النقلَةَ أغلبهم مولدون وأعاجم، ونصوا على أن المتقدمين كانوا قد تركوا الاستدلال بالحديث الشريف للأسباب المذكورة، وجرياً على طريقتهم لابد من عدم الاكثار بالاستشهاد بالحديث كما فعل ابن مالك وابن خروف.

إنَّ المتقدمين لم يكونوا معرضين عن الحديث النبوي الشريف البتة، بل على العكس كانوا قد شذّروا كتبهم ببعض أحاديث النبي (صلى الله عليه وآله وسلّم) واستشهدوا بها ولم يكونوا مخرجين لقوله (صلى الله عليه وآله وسلَّم) عن دائرة الاستشهاد النحوي، وقد تتبعت الدكتورة الحديثي مواضع الأحاديث النبوية في



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

كتاب سيبويه والطرق التي ذكر فيها الحديث وانتهت إلى نتيجة مفادها أن الأحاديث النبوية من كلام البشر – على وفق تقسيم سيبويه الكلام المحتج به إلى كلام الله وكلام البشر –وأن أغلب أحاديثه جاءت على لغة قريش التي هي أعلى اللغات ، وأما الأحاديث الواردة مع وفود القبائل فهي أيضاً لا تخرج عن أساليب لغتهم [٧٧]، ولم يكن سيبويه الوحيد من العلماء ممن استشهد بالأحاديث النبوية ، فهاهو المبرد يستدل بالحديث في أكثر من مورد ، بل إنَّه اعتمد على الحديث بوصفه حجة كاملة في الاستدلال من دون الرجوع إلى غيره [٧٨] ، بل إنّه توسع في اطلاق مصطلح الحديث حتى على كلام الصحابي واستدل به دون الرجوع إلى الشعر أو غيره، وعلى هذا سار الزجاجي في اللامات[٧٩].

وحين نمرُّ بالنحاس نجده يستدل بالحديث الشريف في غير مورد ، لا بل ينصُّ على أن الاستشهاد بالحديث الشريف هو غاية الحجج ، ومنتهى الأدلة ، ولا احتجاج بعده [٨٠]، وممن استشهد بالحديث السيرافي[٨١] وابن جني[٨٢] والهروي[٨٣] وابن الحداد[٨٤] والزمخشري[٨٥] وغيرهم الكثير من العلماء ، فكيف يسوغ لابن الضائع أو لغيره أن يقول أن الأوائل كانوا قد تركوا الحديث ، إن المتقدمين لم يتركوا الحديث وإنما كان استدلالهم فيه قليلاً بحكم طبيعة العصر التي تعتمد – آنذاك – على القرآن والشعر ، فضلاً عن عدم الاهتمام بعلم الحديث – روايةً ودرايةً– في ذلك الزمن ، بحكم تأخر تدوين الحديث عن بداية الدرس النحوي.

إنَّ سبيل الوسطية هو الحل الأمثل لهذه المشكلة فلا إفراط ولا تفريط في هذا الأمر، ومن هنا انتهى المجمع العلمي في القاهرة إلى إقرار جواز الاستدلال بالأحاديث المتواترة والمشهورة، وألفاظ العبادات، وجوامع الكلم، وكتبه (صلى الله عليه وآله، وخطابه لكل قوم بلغتهم، وما دونه من نشأ بين العرب الفصحاء، ورواية من لايجيز الرواية بالمعنى، وما تعدد طرقه واتحد لفظه[٨٦]، وهي بعينها النتائج التي انتهى إليها بحث الدكتور محمد الخضر حسنين[٨٧]

**الثاني: كلام العرب :**

يعدُّ كلام العرب شعراً ونثراً من منابع النقل المعتبرة، وقسموه إلى (مطَّردٍ وشاذٍّ) ، وبنوا قياسهم على المطَّرد وتجنَّب البصريون القياس على الشاذ خلافاً للكوفيين الذين أخذوا به[٨٨] ، ومن مشكلات هذا الباب : المطّرد والشاذ أنفسهما ، فما المراد منهما ؟ وما المعيار الذي إذا تحقق في الكلام اطّرد وإلا فلا؟

ويبدو أن بعض الدارسين لم يكن ليفرقَ بين عنواني الكثرة والاطراد والقلة والشذوذ؛ولذا ساقَ هذه العنوانات كلها في باب واحد، بيدَ أن الكثرة والقلة عدديةٌ وقد أوضحنا ذلك سابقاً ، أما الاطراد فهو راجعٌ إلى نوع المسموع ولا علاقة له بالعدد ؛ فلو جئنا إلى المفهوم اللغوي للمطرد والشاذ لوجدنا الأول يحمل المعاني الآتية:(الاستقامة)، قال الخليل : ((وأمرٌ مطرد مستقيم على جهته))[٨٩] ،و(التتابع)، جاء في اللسان :



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(( وبعير مطّرد : وهو المتتابع في سيره ولا يكبو ... واطرد الشيء : تبع بعضه بعضاً وجرى واطّرد الأمر : استقام . واطردت الأشياء إذا تبع بعضها بعضاً . واطّرد الكلام إذا تتابع . واطّرد الماء إذا تتابع سيلانه))[٩٠] ، وأما الشاذ فيعني المتفرق المنفرد : ((شذَّ الرجل من اصحابه، أي : انفرد عنهم . وكل شيء منفرد فهو شاذ .. وكلمة شاذة وشذّاذ الناس : متفرقوهم ))[٩١]، وعليه فإن المطرد هو المتتابع سواءً أتحققت فيه الكثرة أم لا، والشاذ هو المنفرد المتفرق، وإن تحققت الكثرة في أفراده، قال ابن جني : (( أهل علم العرب ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطّرداً ، وجعلوا ما فارق عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذّاً حملاً لهذين الموضعين على أحكام غيرهما))[٩٢].

نعم قد تكون الكثرة العددية إمارة كاشفة عن هذا الاطراد ، ولكن لا يعني هذا الترادفَ بين مفهومي الكثرة والاطراد ، فليس كل كثير مطّرد ، وليس كلُّ مطّرد قد أُدرِكت كثرته، ومن هنا دخلت الشبهة على بعض الباحثين فألزموا العرب والنحاة بما لم يلزموا به أنفسهم* ، ولذا ردَّ عليهم أمين الخولي الذي كان يرى لأنَّ مراد النحويين من المطرد ليس الكثرة العددية وإنما هو ما عرف من الطبيعة العامة للغة، والشاذ ما خالف ذلك[٩٣] ، وإن كان استعماله كثيراً .

**((مشكلاتٌ وحلولها)):**

يواجه الدرس النحوي مشكلاتٍ في هذا الباب ، لابدَّ من الوقوف عندها وتلمس الحلول المناسبة لها ومن أبرزها:

**١ – تقسيم المنقول بحسب الاطراد والشذوذ :**

قسّم النحاة الكلام المنقول إلى مطّرد وشاذٍّ من جهة القياس والاستعمال ، وظنَّ أغلب الباحثين أن ابن جني هو صاحب فكرة هذا التقسيم، ويبدو لنا أن ابن السرّاج قد سبقه إلى ذلك حيث قسم الشاذ إلى ثلاثة أقسام هي :

أ – ما شذَّ عن بابه وقياسه ولم يشذّ في استعمال العرب مثل : (استحوذ) .

ب – ما شذَّ عن الاستعمال ولم يشذ عن القياس مثل : (ودَع) ماضي (يدع).

ج – ما شذّ عن القياس والاستعمال ، وهو مطروح متروك مثل إدخال (ال) على (اليجدع)[٩٤]

وغاية الأمر أن ابن جني أضاف قسماً رابعاً وهو المطرد في القياس والاستعمال، وهذا أمر مفروغ منه لا حاجةَ فيه إلى برهان ؛ إذ أنه ورد على أصله وما ورد على أصله لا يُسأل عن علَّته ، ومهما يكن فإن هذا التقسيم واجه عدَّة من الإشكالات والانتقادات، ووصف إبراهيم أنيس القائلين به بالغلاة من النحويين[٩٥] ، في طليعة هذه المشكلات والانتقادات:



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

إنه لا وجود لهذا التقسيم في الواقع وإنَّما هو ناتج عن القسمة العقلية والتأثر بالمنطق الأرسطي، فما هو موجود بلا شك القسم الأول المطرد – قياساً واستعمالاً– وما هو معدوم بلا شك – الشاذ قياساً واستعمالاً – وما بينهما فمحل خلاف ولم يتأتَ إلا من الأمثلة المصنوعة والقياس المبتدع(٩٦).

ويمكن القول هاهنا : إنّه لا مانع من أن تكون هذه القسمة قسمةً عقليةً ناتجة عن المنطق ،ولا مشكلة في ذلك فالمنطق ميزان العلوم وعاصم الأذهان ، ولا ضير في الركون إليه طالما ترفده اللغة ، وإذا كان الدكتور تمام حسان يرى أن قول أبي الأسود الدؤلي* قد يكون مصنوعاً من قبل النحاة أنفسهم ، وألّا مانع – عروضياً – من أن تكون الدال في (ودَعه) مشددة أصلاً، فإنّ غيره من الباحثين(٩٧) يرى أن قول الدؤلي ليس بالشاذ أصلاً بل له ما يرفدُه من الشعر العربي ومن القراءات القرآنية .

فمن القراءات قوله تعالى : **{مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى}**(٩٨) حيث قرأ النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وعروة بالتخفيف(٩٩) ، ومن الشعر قوله :

وثمَّ ودَعنا آلَ عمروٍ وعامرٍ  فرائسَ أطراف المثقفةِ السمرِ(١٠٠)

وينتهي الدكتور عبد العال سالم مكرم إلى إنّ البيت ليس بالشاذ أصلاً وأن ابن جني خانه التوفيق وتابع النحاة السابقين من دونَ أن يكلف نفسه مشقة البحث(١٠١).

إنَّ منشأ الخلاف بين الدكتورين ضيف ، ومكرم إنما جاء من عبارة ابن جني وطريقة فهمها ، فالأول جعل ابن جني مقلداً لمن قبله ، والآخر اتهمه بقلة الاطلاع ، ونسبه إلى ضعفٍ في البحث، ولكننا لو رجعنا إلى كلام ابن جني لوجدنا أنّ ما ذهب إليه في بيان مفهوم الاطراد والشذوذ غير ما ذهب إليه القوم ، فهم يرون أن الكثرة تعني الاطراد والقلة في الاستعمال تعني الشذوذ(١٠٢)، في حين أن رأي ابن جني في الاطراد هو الاستقامة والتتابع بغض النظر عن الكثرة العددية، والشذوذ خلافه .

إنَّ أقوى دليل على صحة كلام ابن جني في كون هذا البيت شاذاً هو الخلاف بين الدكتورين الفاضلين، فلو كان مطرداً سائراً على سليقة العرب لماجرى هذا الخلاف حوله بين مثبت له ونافٍ لوجوده، ولو تجاوزنا هذا التعارض وقلنا : إنَّ البيت موجود وإنَّ له نظيراً وهو ما ساقه مكرم ، ونزيد عليه بيتاً آخر وهو قول الشاعر :

فسعَى مسعاته في قومِه  ثمَّ لمْ يبلغْ ولا عجزاً ودعْ(١٠٣)

فإنّ كلَّ هذه الأبيات محمولة على أن (ودَع) مخففٌ من ( ودَّع) وليس ماضياً من يدعُ(١٠٤) ؛ لأنهم تركوا ماضيه واستعملوا لفظاً آخر من معناه ((فإنهم يقولون يدعُ ولا يقولون وَدَعَ ، استغنوا عنها بتَرَكَ، وأشباه ذلك كثيرٌ))(١٠٥) ، فلو جاء واحدٌ أو اثنان من الشعراء فنظما بيتاً ذكرا فيه ماضي الفعل بلفظه لا يعدو ان يكون شاذاً عن الاستعمال الذي وصفه سيبويه بالكثرة ، موافقاً للقياس(١٠٦) ، وهو بعينه ما قرَّره ابن جني في خصائصه.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**٢ – العلاقة بين اللغات والشاذّ وما يجري حولهما من أحكام:**

ومن مشكلات هذا الباب مسألة اللغات وعلاقتها بالشاذ ، فمن المعلوم أن اللغات في العربية متعددة، وفي ضوء هذا التعدد تباينت وجهات نظر النحاة اتجاه مسألة اللغات ، بين قائل بحجية اللغات مطلقاً ، وبينَ مقيدٍ لها ، وقد احتج الفريق الأول بقول ابن جني : إن اللغات كلها حجة[١٠٧] ، لكن ابن جني لم يترك أمر حجيتها على اطلاقه ، بل جعله مقيداً بأن تكون كلتا اللغتين متدانيتين في القياس والاستعمال ، وإن قلت إحداهما وكثرت الأخرى أخذنا بالأوسع روايةً[١٠٨] وهذا بعينه هو منهج أبي عمرو بن العلاء ، إذ كان يأخذ بالأكثر ويسمي ما خالفه لغات[١٠٩]، وهو منهج والفراء التمييز بين اللغات فيأخذ بالقوية المطردة ، ويطرح ما عداها ، ولذلك نراه يرفض الكشكشة والعجعجة والاستنطاء وغيرها من اللغات[١١٠] ، دون أن يخدشوا بقيمة تلك اللغات، فهم وإن لم يقيسوا عليها لكن دونوها في مؤلفاتهم وميزوها بنعوت خاصة مثل قولهم (لغة قديمة)[١١١] أو ( لغة شاذة)[١١٢] ، وغير ذلك مما امتلأت به بطون الكتب من نعوت للغات التي لم يأخذوا بها.

**٣– الأخذ بالشاذّ:**

ومن المشكلات التي تثار في هذا المجال : إنَّ البصريين بتخليهم عن الأخذ بالشاذ كانوا قد أفقَدوا القياس النحوي كثيراً من النصوص اللغوية التي من شأنها إثراء النحو العربي ، بيد أن هذا الادعاء ليس صحيحاً في الجملة ، فالواقع العلمي يثبت خلافه ؛ إذ إنّ الأخذ بالشاذ ليس سبيلاً للتوسع – كما يزعمون – بل قد يكون سبيلاً من سبل الجمود اللغوي، ووسيلة لضياع هيبة القاعدة ،وطريقاً من طرق الفوضى ، فإنَّنا حينما نأخذ بالشاذ ونضعه في مصافِّ المطرد لا لشيء سوى لأنّه مسموع عن العرب نكون قد خالفنا سنن العلوم الجارية على أن الشيء إذا اطرد في بابه لم يعنَ بما شذّ عنه، ولو اعترض بالشاذ على المطرد بطل أكثر الصناعات والعلوم [١١٣] ؛ لأنَّ القبول بالشاذ في قبالة المطرد سيؤدي بنا إلى ازدواجية في المعايير ، وثنائية غير مقبولة في اللغة ،((إذ لا يعادل الكثير بالشاذ فلا يقال فيما جاء من الشائع على وجهٍ ثم شذَّ فيه وجه آخر : إنه ذو وجهين أو جاء على وجهين فيه شائعين ))[١١٤]، ولا يعني اطّراح النحويين للشاذ أنهم لم يكونوا على علم به بل دونوه في كتبهم ولكنهم لم يقيسوا عليه وحاولوا إخضاعه لحكم المطرد بالتأويلات المناسبة [١١٥] .

**ثانياً : القياس:**

وقد عرّفه ابن الأنباري بأنه : (( حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه كرفع الفاعل ونصب المفعول في كل مكان وإن لم يكن كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه ، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب))[١١٦]، وأعطاه تعريفاً آخر في لمع الأدلة فقال: (( هو حمل فرع على أصل بعلةٍ، وإجراء حكم الأصل على الفرع))[١١٧]. وقد أدى هذا

الاختلاف بين التعريفين إلى خلق مشكلٍ لدى الدارسين حول فهمهما، فظنَّ بعضهم أن هناك تبايناً بين التعريفين ، ففي التعريف الأول ثمة قيمة مجهولة (غير المنقول) تحمل على القيمة المعلومة (المنقول)، ومن هنا قيل: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، في حين أن التعريف الثاني خلا من هذا المجهول ، وعليه فإنَّ التعريف الأول عبارة عن عملية ذهنية تؤدي إلى الاستنباط ، أمّا في الثاني فيعبر عن عملية شكلية يتم فيها إلحاق الفرع بحكم الأصل لوجود العلة الجامعة بينهم والثاني ناتج عن الأول(١١٨).

ويرى الباحث أن حلَّ إشكال الاختلاف بين التعريفين يتمثل بالمتابعة الزمانية لطبيعة القياس عند النحويين ، فهو في القرون الثلاثة الأولى كان معتمداً على تتبع النصوص اللغوية واستقرائها ، ثمّ حمل الكلام غير المسموع عن العرب على كلامهم(١١٩) ، فلم يكن همّ النحويّ – آنذاك– البحث عن العلل الجامعة والحكم الناتج عنها، بقدر ما كان يبحث عن ربط الكلام المنطوق بالكلام العربي المنقول ، وهذا هو بعينه ما قصده ابن الأنباري في التعريف الأول ، وقد ألمح الدكتور تمام حسان إلى هذه الحقيقة بأن هذا النوع من القياس يأتي بوصفه وسيلة لكسب اللغة في الطفولة فالطفل يكتسب بملكته الفطرية القدرة على استظهار النظام اللغوي الذي يسمعه ليقوم بخلق تراكيب لغوية على شاكلة ما سمعه هو وإن لم ينطق الذين سمع منهم بهذه التراكيب(١٢٠) ، وهذه الملكة مغروسة في ذاته غير منفصلة عنه، ومن هنا نرى سيبويه يقول: كرهوا ، وألزموا ، وجعلوا، و... فيينسب إلى العرب العمل كله ؛ مراعاةً منه للأعراف اللغوية المتماشية مع القياس(١٢١) ، ولم ينظر وقتها في العلل والحكم الجامع كأساس من أسس عملية القياس.

أما في القرن الرابع وما تلاه فقد أخذ القياس منحى آخر ؛ حيث بدأ يرتبط بالعلة النحوية التي تجمع بين المقيس والمقيس عليه، ويلحظ في ذلك كله الحكم الناتج عن ذلك القياس، مستمداً شكل القياس النحوي من القياس المنطقي والأصولي ، حتى بات أكثر تعقيداً ، ولعل هذا هو المراد من التعريف الثاني الذي تجتمع فيه أركان القياس الأربعة( الأصل المقيس عليه ، والفرع ، والحكم ، والعلة).

**أركان القياس ومشكلاته:**

أولاً: مشكلات المقيس عليه:

تمثلت مشكلات المقيس عليه – وهو الركن الأساس في القياس– بالشروط المتعلقة به، فمتى يكون هذا الكلام أصلاً يقاس عليه ومتى لا يكون كذلك؟ وقد وضع النحاة الأوائل ضوابط وشروطاً لذلك تمثلت بالآتي:

١ – القياس على الأكثرية ، وهو من أبرز الشروط التي قال بها المتقدمون ، قال أبو عمرو : (( أحمل على الأكثر وأسمي ما خالفني لغات))(١٢٢) أي أن ما لم يتحقق فيه شرط الأكثرية يحفظ ولا يقاس عليه، وبهذا صرّح سيبويه حين قال: (( وقد جاء على فعلان نحو الشكران والغفران . وقالوا: الشكور كما قالوا الجحود . فإنما هذا الأقل نوادر تحفظ عن العرب ولا يقاس عليها ، ولكن الأكثر يقاس عليه))(١٢٣).



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

ولكن المتأخرين خالفوهم في هذه المشكلة ولم يشترطوا الكثرة فيما يُقاس عليه ،فقد يقاس على القليل إن وافق القياس، ويعرَضُ عن الكثير لمخالفته إياه [١٢٤] صرح بهذا السيوطي ومثّل له بشنوءة، ثم ساق كلام ابن جني في هذا الباب، وهنا لابد من أن نلفت النظر إلى أمور :

الأول: على فرض صحة قول من يرى قياسية (شنئي) من (شنوءة) ، فإنّ هذا الأمر لا ينبغي أن يُعمّم ويصير قاعدة عامةً يُعمل بها ؛ لأنه لا يعدو أن يكون حالة وحيدة في قبالة حالات تكشف عن الاجماع على وجوب الأخذ بالأكثرية.

الثاني : إن ابن جني لم يطلق الحكم في هذا الباب لكي يقال بجواز القياس على الأقل، ولذلك يمكن القول: إنَّ هذا الباب من المشكلات التي تحتاج إلى تأمل وامعان نظر ؛ ولذلك فإن ابن جني مهَّد للباب بقوله: (( هذا باب ظاهره– إلى أن تعرف صورته – ظاهر التناقض ، إلا أنه مع تأمله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس ويكون غيره أكثر منه ، إلا أنه ليس بقياس))[١٢٥]، ومن هنا يمكننا القول: إنَّ "شنوءة" حالة خاصة صارت قياساً على الرغم من قلتها ، وليست حالة عامة مطردة.

الثالث: إن غاية ما استدل به ابن جني ومن تابعه هو جواب أبي الحسن الأخفش حين قال: (( فإن قلت: إنما جاء هذا في حرف واحد – يعني شنوءة– قال: فإنه جميع ما جاء))[١٢٦] ، وقد استلطف ابن جني هذا الجواب ، بيدَ أننا نعرف أن الجزم في مثل هذه المسائل بعدم وجود مثيل لهذا الحرف أمر غير دقيق ؛ وذلك لأن الاستقراء النحوي ناقص ومن المحال أن يعطي نتائج قطعية في النفي والإثبات.

وقد حاول ابن جني تدارك هذا الأمر فقال بأن عدم وجود النظير لا ينفي القياسية عنه؛ لأنَّ اثبات النظير ليس من الأمور الواجبة في القياس[١٢٧] ، ولذا يمكننا القول: إن قياسية (شنوءة) لم تأت من باب كونها قليلةً في مقابل الكثير لكي تكون مغمزاً بقاعدة القياس على الأكثرية ، وإنما جاءت قياسيتها من كونها حالةً خاصةً لم يؤثر عن العرب غيرها ، وطالما سمعت عن العرب وليس لها معارض ينقضها جرى عليها حكم الاطراد الذي بيناه سابقاً.

الرابع: إنّ سيبويه – وأنا أقف مؤيداً له في مذهبه– لم يقس مسألة النسبة إلى شنوءة بالنظر إلى الكثرة أو القلة ، وإنما الأمر الذي دفعه للأخذ بصحة (شنئي) من " شنوءة" إنما هو العامل الصوتي ؛ إذ إنّ استثقاله "شنائي" دفعه للقول بـــ "شنئي"[١٢٨]؛ فراراً من الضم والواو والكسر والياء؛ ولأنَّ الواو لا تثقَّل في النسب[١٢٩]، فكانت العلة المانعة عند سيبويه علة صوتية.

٢ – أن يكون المقيس عليه مطّرداً ، فلا يقاس على الشاذ، ولذا نجد أن ابن أبي إسحاق الذي يعزى إليه مدُّ القياس يقول: ((عليك بباب من النحو يطَّرد وينقاس))[١٣٠] وقال سيبويه: ((ولا ينبغي لك أن تقيس على الشاذ المنكر في القياس))[١٣١] ، ولذا لابدَّ من الرجوع في القياس إلى ما اطرد من كلام العرب.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٣ – أن يكون أصلاً أصيلاً غير محمول على غيرِه في اكتسابه الحكم ؛ ولذلك منع سيبويه من أن يقال (دوني وعليَّ) في الأمر قياساً على( دونك وعليك )؛ لعدم سماع غيرهما ، ولكونهما ليسا بقوة الفعل[١٣٢] ولو كان للفرع قوة تقاربه من الأصل لجاز أن يُقاس عليه كما سيتضح لاحقاً.

٤ – لابدَّ أن تكون العلة الجامعة ثابتة في المقيس عليه باقية فيه ، فإن زالت تلك العلة زال القياس معها، فمن ذلك: أنَّ الكسرة تقلب الواو الساكنة ياءً كما في "مِيزان ومِيعاد"، ولكن عندما نجمعهما نُرجع الواو فنقول: "موازين ومواعيد"؛ لانتفاء العلة التي من أجلها قُلبت الواو ياءً وهي الكسرة[١٣٣]

**ثانياً: مشكلات المقيس:**

وهو الركن الثاني الذي يتم قياسه على الركن الأولى ليتم التوصل إلى الحكم، وقد ذكر ابن السراج أن المقيس يكون على نوعين : (( ما تكلمت به العرب وكان مشكلاً فأحوج إلى أن يبحث عن أصوله وتقديراته))[١٣٤] ، وشرط هذا القياس أن يكون الأول (المقيس) غير مطّرد ليقاس على الثاني (المقيس عليه) المطّرد، أو أن يكون غير مسموع عن العرب ولكنه جاء على أقيستهم لأنَّ ما قيس على كلامهم فهو من كلامهم[١٣٥] ، ومن هذا المنطلق قيل عن رؤبة وأبيه : إنهما قاسا اللغة وتصرفا فيها وأقدما على مالم يأت به من قبلهما . وقد كان الفرزدق يلغز بالأبيات ، ويأمر بإلقائها على أبي إسحاق[١٣٦]؛ لكي يجد لها مدخلاً إلى ما سمع عن العرب ، ومن هنا يتبين لنا ضرورة القياس في كشف المشكل النحوي فكلا النحوين السابقين مشكلٌ كما تقدَّم.

**مشكلات الحكم:**

الحكم هو الركن الثالث من أركان القياس وهو الثمرة المرجوة منه ، وغاية ما يطمح إليه النحويّ في عملية الاستنباط هو الوصول إلى الحكم ومن ثم تقويته وتدعيمه بالحجج والبراهين والأدلة التي تقوي رأيه فيه، ومن المشكلات المتعلقة بهذا الركن اثنتان:

الأولى: إذا كان القياس جائزا على ما ثبت حكمه بالسماع ، فهل يجوز القياس على ما ثبت حكمه بالاستنباط؟

وقد أجاب السيوطي عن ذلك بقوله : ((ظاهر كلامهم نعم))[١٣٧] ، واستدل بكلام ابن جني في باب الاعتلال بأفعالهم، إذ رأى ابن جني أنَّ اسم الفاعل على الرغم من كونه مشبها بالفعل مقيساً عليه في مسألة اتصال الضمير به ، إلا أنه لا يتحمل الضمير باطراد ولا سيما حينما يجري على غير ما هو له ، فكيف بالصفة المشبهة باسم الفاعل فإنها من باب أولى أن لا تتحمل الضمير[١٣٨]؛ ((لأنَّ الفروع أبداً تنحطُّ من درجة الأصول))[١٣٩]، فإذا ثبت هذا تبين لنا جلياً ، أن الصفة المشبهة أخذت حكم عدم إبراز الضمير – في هذا المورد– نتيجة قياسها على اسم الفاعل ، الذي ثبت له هذا الحكم – عدم ابراز الضمير– بالاستنباط والقياس على الفعل ، وبهذا يقال بجواز أخذ حكم الفرع من أصل ثبت حكمه بالاستنباط لا بالسماع.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

الثانية: هل يصح أن يكون الفرع (المقيس) أصلاً لغيره (مقيساً عليه)؟

وهذه من المشكلات التي جرى فيها الخلاف بين النحويين ، فـــ(( ذهب قوم إلى أنه لا يجوز ، وتمسكوا في الدلالة على أنه لا يجوز بأنه لو جاز القياس على المختلف فيه لأدى ذلك إلى المحال ، وذلك لأن المختلف فيه فرع لغيره فكيف يكون أصلاً والفرع ضد الأصل))[١٤٠] ، وردَّ عليهم الأنباري بقوله : (( هذا ليس بصحيح لأن المسألة يجوز أن تكون فرعاً لشيء وأصلاً لشيء آخر ، فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل، وأصل للصفة المشبهة باسم الفاعل))[١٤١]

وأرى أنَّ الأساس في القياس أن يكون الأصل غير مقيس على غيره ، ولكن إذا كان الفرع له من القوة ما يقاربه من الأصل جاز أن يحمل غيره عليه ، فالعبرة إذن في جواز مجيء الفرع أصلاً لغيره إنما تكمن في قوته وليس في الخلاف فيه كما زعم الأنباري ، وهذا بعينه ما قرّره سيبويه من أن الصفة المشبهة بالفعل لم تقس على الفعل مباشرة لكونها لم تقوَ على مقاربة الفعل المضارع فشبهت باسم الفاعل[١٤٢] فالضابطة إذن هي القوة والضعف في توسط فرع وتحويله أصلاً لغيره وليست الضابطة في الخلاف ونحوه.

**رابعاً: مشكلات العلة:**

والعلةُ هي الركن الرابع للقياس وفيها تتجلى براعة النحويّ الذي يتمكن من معرفة الأسباب التي دعته إلى إصدار هذا الحكم – أياً كان الحكم وجوباً أم جوازاً أم منعاً...الخ– ولا يمكن للدرس النحوي أن ينفكّ عن التعليل ، وحتى ابن مضاء الذي زعم بعض الدارسين محاربته للقياس النحوي وعلله[١٤٣] لم يكن رأيه كما توهموه بل غاية ما يقال : إنَّه دعا إبعاد الدرس النحوي عن الاغراق في العلل الثواني والثوالث والاكتفاء بالعلة الأولى[١٤٤] ولم ينكر التعليلَ من رأسٍ.

ولم تكن العلة النحوية أمراً مشكلاً على النحاة في مراحل الدرس النحوي الأولى ، فقد كانت العلل – عند الخليل – مرتبطة بروح اللغة بعيدة عن التعقيد وعلى الرغم من ذلك فإنها مرتبطة بأصول التفكير المنطقي غير متعارضة معه[١٤٥] ، ولم يكن سيبويه بمختلف عن أستاذه في هذا المجال فقد كانت تعليلاته شبيهة بتعليلات أستاذه التي تعتمد على المعنى وحمل النظير على النظير[١٤٦]وهذا ديدن أغلب النحاة في القرون الثلاثة الأولى.

وحين يأتي القرن الرابع تتطور دراسة العلة النحوية وترتبط ارتباطاً كبيراً بالعلل الفقهية تارةً، وبالكلامية تارةً أخرى ، كل ذلك بسبب ميول النحويِّ نفسه أو بسبب المذهب الذي ينتمي له، فمنهم من يحكم العلل الفقهية ومنهم من جعل العلل النحوية أقرب إلى العلل الكلامية، ويزعم أن هذا رأي الحذاق من النحاة لا الألفاف والمستضعفين[١٤٧]، وهذا التشعُّب والتفرُّق في الرؤى مثَّل مشكلةً من مشكلات الدرس النحوي، وكان سبباً في إدخال ماليس من النحو فيه .



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

وغاية ما يقال في هذا الباب : إنّه لابد من وجود علة جامعة بين الأصل والفرع لأجل الوصول إلى الحكم، أو تفسيره إذا كان معلوماً ، فالمراد((بالعلة النحوية تفسير الظاهرة اللغوية ، والنفوذ إلى ما وراءها ، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه ، وكثير ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية ، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصرف))[١٤٨]، ولا بأس بهذا التجاوز الطفيف الذي لا يخرج القياس عن النحوي عن روح اللغة وطبيعتها الحية المتسقة مع الذوق العربي.

**ثالثاً: الإجماع:**

وهو الأصل الثالث بحسب رأي ابن جني ، والإجماع عنده هو إجماع المصرين البصرة والكوفة[١٤٩]، وأما ابن الأنباري فلم يذكره ضمن الأصول النحوية، ويكتسب الإجماع حجيته عند ابن جني ((إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص ، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليهم))[١٥٠] وقد وردَ الإجماع إلى النحو من الشريعة الإسلامية ؛ إذ أن من أصولها (الإجماع)، فأدخله النحاة ضمن الدرس النحوي وجعلوه أصلاً يستندون إليه في استدلالاتهم ، ولكن فاتهم عدم تمكنهم من تطبيق قواعد الإجماع الفقهي على الدرس النحوي لأسباب واقعية لخصها ابن جني بقوله إن النحو (( لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة ... وإنما هو علم منتزع من استقراء اللغة ، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهِجة كان خليل نفسِه ، وأبا عمرو فكرِه))[١٥١]، وتابعه ابن مضاء على هذا واستشهد بكلامه [١٥٢] .

ومع فإننا لا نكاد نرى نحوياً إلا وقد استند إلى الإجماع في الاستدلال ، فإنَّ المشكلة تكمن في أصالة حجيته، وأرى أنَّ الإجماع ليس حجة في نفسه، وإنما حجيته تتأتى من جهة الإلزام، فحينما تجادل كوفياً أو بصرياً في مسألة ما ، يحق لك إلزامهما جميعا بما أجمع عليه أهل مصريهما ، ولا يحق لهما أن يخالفا على ذلك إلا إذا كان للمخالف حجة وبرهان ، فالإجماع في نظرنا إنما هو حجة وضعية وليست حجة واقعية ، كما وصفها الرماني[١٥٣]، وفي ضوء هذا كله فإن الإجماع ما هو إلا حجة على معتنقي المذهبين فقط في باب الجدل النحوي وليس في باب التأصيل للمسألة والتقعيد لها ، بدلالة تمكن معتنقي هذا المذهب أو ذاك من نقض الإجماع في حال توفر لديهم الدليل على هذا النقض، ومن هنا يتوقف كثير من النحاة عن جعله أصلاً من أصول النحو.

ومن مشكلاته أيضاً : إثبات دعوى الإجماع، فقد يدعي نحويٌّ الإجماع في مسألةٍ ما فيصطدم برأي نحوي آخر يخالفه في ذلك كما في ادعاء النحاس الإجماع على حرفية "معْ" ساكنة العين، فردَّه المرادي ذاكراً أنَّ الصحيح اسميتها مستنداً على رأي سيبويه في ذلك[١٥٤]، ومن مشكلاته أيضاً اختلاف نقل الإجماع، فقد زعم ابن مالك الإجماع على عدم جواز ثماني عشرة إلا في الشعر[١٥٥]، فردَّه الوقاد ذاكراً أنَّ الكوفيين أجازوا ذلك مطلقاً في الشعر وغيره، وأنَّ نقل الإجماع غير صحيح[١٥٦] ، ومثل هذا الكثير في كتب المتأخرين.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**رابعاً: الاستصحاب:**

الأصل الرابع والأخير هو الاستصحاب ، ولم يعده ابن جني في الأصول ، وذكره ابن الأنباري من ضمن أصول النحو [١٥٧] ، وكما هو ملحوظ فإن مورد هذا الدليل محدود جداً، وقوته الاستدلالية ضعيفة لا ترقى إلى السماع والقياس ، وعدَّه ابن الأنباري من أضعف الأدلة[١٥٨] ، ومن يطالع كتب النحو لا يرى لهذا المصطلح من وجود في استدلالات من جاء قبل ابن الأنباري وإن وجدت بعض تطبيقاته ضمناً.

**الخاتمة:**

وبعد هذه الرحلة البحثية – التي أرجو من الله أن تكون موفقة– في موضوع المشكل النحوي على مستوى أصول النحو انتهت الدراسة إلى أن الأصول النحوية أربعة وهي (السماع– القياس– الاجماع– الاستصحاب) جاءت نتيجة الجمع بين قولي ابن جني والأنباري، وبعد الوقوف على أهم مشكلاتها اتضح لنا أن النحاة البصريين كانوا لا يأخذون إلا بالفصيح من القبائل التي سلم لسانها من الاختلاط بالأقوام الاخرى خلافاً لمنهجية الكوفيين الذين لم يتقيدوا بذلك، وانتهينا غلى أن رؤية البصريين المتشددة كان لها ما يبررها في الحفاظ على سلامة اللغة العربية، وكانوا لا يقيسون إلا على الأكثر أو الكثير ويعدون ما عداه قبيحاً يروونه ويثبتونه في مصنفاتهم ولا يقيسون عليه، والعبرة في كل ذلك الاطراد بمعنى التردد على الألسنة وليس الكثرة الكمية وحسب، وانتهينا إلى أنَّ الإجماع أصل من اصول النحو ولكنه ليس بقوة السماع والقياس وإنما يؤتى به لأجل إلزام نحاة المذهبين بما يرونه وليس أصلاً تأسيسياً بل هو إلى الاحتجاج أقرب، وأما الاستصحاب فأضعف من البقية كما صرّح بذلك الأنباري، وموارده في الاستدلال النحوي قليلة جداً.

الهوامش

---

[١] لمع الأدلة في أصول النحو : للأنباري: ٨٠

[٢] الإقتراح في علم الأصول: للسيوطي : ٢٥

[٣] ينظر المصدر السابق

[٤] ينظر الإقتراح : للسيوطي: ١٣

[٥] لمع الأدلة : للأنباري: ٨١

[٦] الإقتراح : للسيوطي: ٢٤

[٧] ينظر: في أصول النحو : لسعيد الأفغاني: ٦

[٨] أصول التفكير النحوي : للدكتور علي أبو المكارم : ٣١

[٩] المصدر السابق.

[١٠] ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي: ١/ ١٦٦ وقريش وإن لم تكن من سكان البادية إلا أنه ثبت أنها أجود العرب وأفصحها ، وهذا ما سنوضحه لاحقاً إن شاء الله تعالى.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(١١) ينظر : الإقتراح : للسيوطي: ٣٣

(١٢) نسب الدكتور شوقي ضيف هذا الكلام إلى أبي عمر بن العلاء في تاريخ الادب العربي: شوقي ضيف: ٣/ ١١٩، وأبو زيد هو: سعيد بن اوس الأنصاري، عالم بالنحو واللغة ، أخذ عن أبي عمرو، وأخذ عنه القاسم بن سلام،وغيره، وكان سيبويه يعنيه بقوله :"سمعت الثقة" توفي عام: (٢١٥ه)[ينظر:نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لكمال الدين الأنباري: ١٠١]

(١٣) المزهر: للسيوطي : ١/ ١١٨

(١٤) ينظر: تاريخ الأدب العربي : لشوقي ضيف : ٣/ ١١٩

(١٥) ينظر : تاريخ آداب العرب : لمصطفى الرافعي : ١/ ٢٢٤

(١٦) الإقتراح : للسيوطي : ٣٣

(١٧) ينظر: مدرسة الكوفة : للدكتور مهدي المخزومي : ٣٣١

(١٨) ينظر: كتاب الحروف : للفارابي : ١٤٧

(١٩) ينظر: الخصائص : لابن جني : ٢/ ٧

(٢٠) نسب المخزومي الخطأ إلى البصريين في استبعادهم القبائل المتاخمة للمدن والحواضر المختلطة بالأعاجم ، ينظر : مدرسة الكوفة : ٥٣- ٥٤

(٢١) ينظر: شرح السنة : للبغوي: ٤/ ٢٠٢

(٢٢) الصاحبي في فقه اللغة : لأحمد بن فارس : ٣٣

(٢٣) ينظر تاريخ الأدب العربي : لشوقي ضيف : ١/ ١٣٥

(٢٤) ينظر : التفسير من سنن سعيد بن منصور: لسعيد بن منصور : ٣/ ٩٣٩ رقم الحديث ٤١٩

(٢٥) ينظر الصاحبي في فقه اللغة :لابن فارس: ٣٣

(٢٦) ينظر : أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة : للدكتور نعمة رحيم العزاوي : ١٨٨ ، ومدرسة الكوفة : للدكتور المخزومي ٥٣- ٥٤

(٢٧) ينظر: المصدر السابق

(٢٨) أخبار النحويين البصريين : للسيرافي : ٦٩

(٢٩) ينظر : الإقتراح : للسيوطي : ٤٣٣ ، من تاريخ النحو العربي : لسعيد الأفغاني : ٢٣ ، المدارس النحوية : لشوقي ضيف : ١٦٠ ، البحث اللغوي عند العرب : لأحمد مختار عمر: ١٣٧

(٣٠)ينظر : العين : للخليل : ٤/ ١٥٧ ( خ ج د )

(٣١)ينظر:المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد الحموي : ١/ ٣٠٩ و تاج العروس : للزبيدي : ١٥/ ١٧٧ ( شرز)

(٣٢) ينظر: في أصول النحو : لسعيد الأفغاني: ٧٢

(٣٣) ينظر: مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: للدكتور جعفر نايف عبابنة : ٥٢

(٣٤) ينظر : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : للدكتور عبد العال سالم مكرم : ٩٧

(٣٥)ينظر: كتاب الحروف : للفارابي: ١٤٦

(٣٦) هو حمزة بن حبيب بن عمارة الزيات مولى تيم الله من أهل الكوفة ... كان من علماء ؟أهل زمانه بالقراءات عابداً فاضلاً، وكان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان توفي سنة ١٥٦هجرية [الثقات : ابن حبان: ٦/ ٣٢٨ الرقم: ٧٤٨٤]

(٣٧) ينظر : مجالس العلماء : للزجاجي : ٣٠٣ – ٣٠٤



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(٣٨) موضوعات في نظرية النحو العربي: للدكتور زهير غازي زاهد : ١٩٤

(٣٩) ينظر : الإقتراح : السيوطي: ٤٢

(٤٠) ينظر : الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني : ٣١٣ – ٣١٤

(٤١) الموشح : للمرزباني : ٣١٤

(٤٢) ينظر: المصدر السابق.

(٤٣) المصدر السابق .

(٤٤) ينظر : في أصول النحو : لسعيد الأفغاني : ١٩

(٤٥) الخصائص : لابن جني : ٢/ ٧

(٤٦) ينظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر البغدادي: ١/ ٥– ٦

(٤٧) المزهر : للسيوطي : ٤١٤

(٤٨) ينظر اللغة : لفندريس : ٧٠

(٤٩) ينظر: المصدر السابق : ٣٦٥

(٥٠) ينظر: إعجاز القرآن : للباقلاني : ١٣

(٥١) ينظر: معاني القرآن : للفراء : ٢/ ٣٥٢

(٥٢) المزهر : للسيوطي : ٤٨

(٥٣) ينظر: كتاب الأغاني :لأبي الفرج الأصفهاني : ٣/ ١٠٣ – ١٠٤

(٥٤) ينظر : في أدلة النحو : لعفاف حسانين : ١٧

(٥٥) ينظر : الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : للدكتورة خديجة الحديثي : ٢٣٦ –٢٣٧

(٥٦) الكتاب : لسيبويه : ٤/ ٨

(٥٧) المزهر في علوم اللغة وأنواعها : للسيوطي : ١/ ١٤٦

(٥٨) ينظر الكتاب : لسيبويه : ٤/ ٤٢٣ ، ٤٥٤ ، ٤٨٠

(٥٩) ينظر: مشكلات اللغة العربية : لمحمود تيمور : ٢٧ – ٢٨

(٦٠) نسبت الدكتورة الحديثي في[ الشاهد وأصول النحو : ٢٣٨ –٢٣٩] هذا الرأي إلى الدكتور حسن عون في كتابه : [اللغة والنحو : ١٠٠ –١٠١ ] ، وعند التتبع وجدتُ أن هذا هو قول ابن جني في [الخصائص : ١/ ٣٨٧] إذ قال في معرض الإجابة عن تفرّد الفصيح بما يخالف الجمهور ، فأجاب بأن تفرده بهذا ليس ارتجالاً منه بل (( قد يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها ، وعفا رسمها ، وتأبدت معالمها )).

(٦١) الكتاب : لسيبويه : ١/ ٣٤

(٦٢) ينظر : المصدر السابق: ١/ ٨٩

(٦٣) ينظر : المصدر السابق: ١/ ١٩٦

(٦٤) ينظر : المصدر السابق : ١/ ٣٩٨

(٦٥) ينظر : المصدر السابق: ١/ ١٤٧

(٦٦) ينظر: الأصول في النحو : لابن السراج : ٣/ ٣٦٥

(٦٧) الخصائص :لابن جني : ٣/ ١٣٨



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(٦٨) لم أقف على قائله وهو من شواهد الكتاب، وهو صدر بيت عجزه: ( وأنتِ بخيلة بالوصل عني) [ ينظر: خزانة الادب: للبغدادي:٢/ ٢٩٣]

(٦٩) الإنصاف في مسائل الخلاف : الأنباري : ١/ ٣٣٩

(٧٠) ضياء السالك إلى أوضح المسالك : لمحمد عبد العزيز النجار : ١/ ١٥

(٧١) ينظر: دراسات في علم اللغة : كمال بشر : ٢٦٠

(٧٢) ينظر : في أصول النحو : للأفغاني : ٧١

(٧٣)ينظر: أصول النحو العربي: لمحمد خير الحلواني : ٣٣- ٣٤

(٧٤) ينظر: الخصائص : لابن جني : ٢/ ١١٣

(٧٥) ينظر : الإقتراح : للسيوطي: ٧٦

(٧٦) ينظر : المصدر السابق : ٨٦

(٧٧) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : للدكتورة خديجة الحديثي : ٧٥

(٧٨) ينظر: المقتضب: للمبرد ٤/ ٢٥٤

(٧٩) ينظر: اللامات : للزجاجي: ٨٨

(٨٠) ينظر: عمدة الكتاب : للنحاس : ٤٤٠

(٨١) شرح أبيات سيبويه :للسيرافي : ١/ ٣٦٧-٣٦٨

(٨٢) الخصائص : لابن جني :١/ ٣٤ ، ٣/ ٧٩ ، ١/ ٤٠ ، ٢/ ١٢ ، ٢/ ٤٤٤

(٨٣) إسفار الفصيح: للهروي: ١/ ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٤٩٥ ، ٥٢٧ ،

(٨٤) كتاب الأفعال :لابن القطاع : ١/ ٢٤٩ ، ٣/ ٤٠١

(٨٥) المفصل: للزمخشري : ١/ ١٩٤

(٨٦) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً – مجمع اللغة العربية القاهرة: ٥

(٨٧)ينظر كتابه: دراسات في العربية وتاريخها : ١٦٦ – ١٧٨

(٨٨) ينظر : معجم الأدباء : لياقوت الحموي : ٤/ ١٧٤٤

(٨٩) كتاب العين : للفراهيدي: ٧ / ٤١٠ ( ط ر د )

(٩٠) لسان العرب: لابن منظور: ٣/ ٢٦٧ – ٢٦٨( الطاء المهملة)

(٩١) كتاب العين : للفراهيدي : ٦/ ٢١٥ ( ش ذ )

(٩٢) الخصائص : لابن جني : ١/ ٩٨

*من بينهم الأستاذ محمد الفاضل بن عاشور في بحثه : (تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد) مجلة المجمع العربي – مصر – مج٩ ، ع ٤ ، يوليو ١٩٦٤ ، الأستاذ محمد بهجة الأثري، وقد أشارت إليهما الدكتورة الحديثي في كتابها : الشاهد وأصول النحو : ٢٣٦ -٢٣٧.

(٩٣) ينظر:الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه : للدكتورة لحديثي : ٢٣٧

(٩٤) ينظر : الأصول في النحو : لابن السراج : ١ / ٥٧

(٩٥) ينظر : من أسرار اللغة : لإبراهيم أنيس : ١٤

(٩٦) ينظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : لتمام حسان : ٤٥ -٤٦

* ليتَ شعري عن خليلي ما الذي غاله في الحب حتى ودَعه /// ديوانه: ٣٦



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

[٩٧]منهم الدكتور عبد العال سالم مكرم في الحلقة المفقودة : ٣٤ – ٣٥ متابعة منه لكلام الزبيدي واستدلال أبي حيان ببيت الدؤلي.

[٩٨] سورة الضحى :٣

[٩٩] ينظر : المحتسب : ابن جني: ٢/ ٣٦٤

[١٠٠] ورد هذا الشاهد دون ذكر قائله في عدد من المصادر ومنها : الكشاف: للزمخشري: ٣/ ١٤٧٠ / وتفسير البحر المحيط :لأبي حيان الأندلسي ١٠ / ٣٨٢ شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى (الكاشف عن حقائق السنن) :لشرف الدين الطيبي: ١/ ٨٦

[١٠١] ينظر: الحلقة المفقودة : للدكتور عبد العال سالم مكرم : ٣٣

[١٠٢] ينظر المصدر السابق

[١٠٣] البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري: في ديوانه ، تحقيق : محمد جبار المعيبد ، شاكر العاشور: ٣٣

[١٠٤] ينظر: شرح كتاب سيبويه : للسيرافي : ١/ ١٨٢ ، والإنصاف في مسائل الخلاف : للأنباري : ٢/ ٤٨٧

[١٠٥] الكتاب : لسيبويه: ١/ ٣٥

[١٠٦] المصدر السابق: ٤/ ٤٨٣

[١٠٧] ينظر : الخصائص : لابن جني : ٢/ ١٢

[١٠٨] ينظر : المصدر السابق

[١٠٩] ينظر: طبقات النحويين واللغويين: للزبيدي : ٣٩

[١١٠] ينظر: المزهر : للسيوطي: ١/ ١٧٥

[١١١] ينظر : الإقتراح : للسيوطي : ٥٣

[١١٢] ينظر: عمدة الكتاب : للنحاس : ١/ ١٩٠

[١١٣] ينظر: الأصول في النحو : لابن السراج : ١/ ٥٦

[١١٤] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : للشاطبي: ٩/ ٣٥٨

[١١٥]ينظر موضوعات في نظرية النحو العربي : للدكتور زهير غازي زاهد : ٧٩

[١١٦] الإغراب في جدل الإعراب: لابن الأنباري: ٤٥ – ٤٦

[١١٧] لمع الأدلة: للأنباري : ٩٣

[١١٨] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: للدكتور حسن الملخ: ١٥٣

[١١٩] ينظر: المنصف : لابن جني: ١٨٠

[١٢٠] ينظر: الأصول: لتمام حسان: ١٥١

[١٢١] ينظر: أصول النحو العربي: للدكتور محمد خير الحلواني: ٩٦ – ٩٧

[١٢٢] المزهر: للسيوطي: ١/ ١٤٦

[١٢٣] الكتاب : لسيبويه: ٤/ ٨

[١٢٤] ينظر: الإقتراح في علم الأصول: للسيوطي: ٦٢

[١٢٥] الخصائص : لابن جني: ١/ ١١٦

[١٢٦] المصدر السابق

[١٢٧] ينظر: المصدر السابق: ١/ ١٣٧



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

(١٢٨) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ٣/ ٣٣٩
(١٢٩) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب : للعكبري: ٢/ ١٥٣
(١٣٠) طبقات النحويين: للزبيدي: ٣٣
(١٣١) الكتاب : لسيبويه: ٢/ ٤٠٢
(١٣٢) ينظر: الكتاب:لسيبويه: ١/ ٢٥٠
(١٣٣) ينظر: المقتضب: للمبرد: ٢/ ٢٨١
(١٣٤) الأصول في النحو: لابن السراج: ٣/ ٣١٦
(١٣٥) ينظر المصدر السابق، الخصائص: لابن جني ١/ ٣٧٠ ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للسيوطي: ٣/ ١٦
(١٣٦) ينظر : الخصائص: البن جني: ١/ ٣٧٠
(١٣٧) الإقتراح في علم الأصول: للسيوطي: ٦٩
(١٣٨) ينظر: الخصائص: لابن جني: ١/ ١٨٧– ١٨٨
(١٣٩) الإنصاف في مسائل الخلاف: للأنباري: ١/ ٦٠
(١٤٠) لمع الأدلة : للأنباري: ١٢٤
(١٤١) المصدر السابق
(١٤٢) ينظر: الكتاب: لسيبويه: ١/ ١٩٤
(١٤٣) ينظر: ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية : لمعاذ السرطاوي: ٤٢
(١٤٤) ينظر: الرد على النحاة: لابن مضاء: ١٢٧
(١٤٥) ينظر: النحوي العربي العلة النحوية : نشاتها وتطورها: للدكتور مازن المبارك: ٥٧
(١٤٦) ينظر: المصدر السابق : ٦٣
(١٤٧) ينظر : الخصائص : ابن جني: ١/ ٤٩
(١٤٨) أصول النحو العربي : د. محمد خير الحلواني: ١٠٥
(١٤٩) ينظر: الخصائص: ابن جني: ١/ ١٩٠
(١٥٠) المصدر السابق
(١٥١) المصدر نفسه: ١٩٠– ١٩١
(١٥٢) ينظر: الرد على النحاة: لابن مضاء: ٩٣
(١٥٣) شرح كتاب سيبويه: للرماني : ١/ ٥٨٥
(١٥٤) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي: ٣٠٦
(١٥٥) ينظر: تسهيل الفوائد :لابن مالك: ١/ ١١٨
(١٥٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: للوقاد: ٢/ ٤٦٤
(١٥٧) ينظر: لمع الأدلة : لابن الأنباري: ١٤١
(١٥٨) ينظر: المصدر السابق: ١٤٢



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

**المصادر والمراجع:**

**القرآن الكريم.**

١) ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية: لمعاذ السرطاوي/ دار لاوي للنشر والتوزيع / عمان – الأردن / ط١/ ١٩٨٨م.

٢) أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاراه في النحو واللغة: للدكتور نعمة رحيم العزاوي/ مطبعة الآداب في النجف الأشرف/١٩٧٥م.

٣) أخبار النحويين البصريين : للحسن بن عبد الله السيرافي/ تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم الخفاجي/ مصطفى البابي الحلبي / ١٩٦٦م

٤) إسفار الفصيح : لمحمد بن علي بن محمد أبي سهل الهروي/ تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة/ المملكة العربية السعودية/ ط١/ ١٤٢٠ه.

٥) أصول التفكير النحوي: للدكتور علي أبو المكارم/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع/ ط١/٢٠٠٦

٦) أصول النحو العربي: للدكتور: محمد خير الحلواني/ أفريقيا الشرق/ الدار البيضاء/ ٢٠١١م.

٧) الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو – فقه اللغة – البلاغة : للدكتور تمام حسان/ عالم الكتب/ ٢٠٠٠م.

٨) الأصول في النحو: لأبي بكر محمد بن السري بن سهل المعروف بابن السراج/ تحقيق: عبد الحسين الفتلي/ مؤسسة الرسالة/ بيروت

٩) إعجاز القرآن: لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني/ تحقيق: السيد أحمد صقر/ دار المعارف ، مصر / ط٥/ ١٩٩٧م.

١٠) الأغاني: لأبي الفرج الأصفهاني/ تحقيق: سمير جابر/ دار الفكر – بيروت/ ط٢.

١١) الإغراب في جدل الأإعراب و لمع الادلة في أصول النحو: لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الانباري/ تحقيق: سعيد الأفغاني/ دار الفكر/ ط٢/ ١٩٧١م.

١٢) الإقتراح في أصول النحو وجدله : لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي/ تحقيق: د. محمود فجال/ دار القلم ، دمشق/ ط١/ ١٩٨٩م.

١٣) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: لعبد الرحمن بن محمد أبي البركات كمال الدين الانباري/ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد/ المكتبة العصرية/ ط١/ ٢٠٠٣م

١٤) البحث اللغوي عند العرب: للدكتور أحمد مختار عمر/ عالم الكتب/ ط٨/ ٢٠٠٣م.

١٥) البحر المحيط في التفسير/ لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي/ تحقيق: صدقي محمد جميل/ دار الفكر – بيروت/ ١٤٢٠ه.

١٦) تاريخ آداب العرب : مصطفى صادق الرافعي/ دار الكتاب العربي/ د.ت.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

١٧) تاريخ الأدب العربي: للدكتور شوقي ضيف / دار المعارف – مصر / ط١/ ١٩٦٠-١٩٩٥م
١٨) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي/ تحقيق: محمد امل بركات/ دار الكتاب العربي للطباعة والنشر/ ١٩٦٧م.
١٩) التفسير من سنن سعيد بن منصور : لأبي عثمان سعيد بن منصور الخراساني/ تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد/ دار الصميعي للنشر والتوزيع/ ط١/ ١٩٩٧م.
٢٠) الثقات: لمحمد بن حبان الدارمي/ طبع تحت رقابة الدكتور محمد عبد المعيد خان / دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/ ط١/ ١٩٧٣م.
٢١) الجنى الداني في حروف المعاني: لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي/ تحقيق: د. فخر الدين قباوة – الاستاذ : محمد نديم فاضل/ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ ط١/ ١٩٩٢م.
٢٢) الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: للدكترو عبد العال سالم مكرم/ مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع/ الكويت / ١٩٧٧م.
٢٣) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : لعبد القادر بن عمر البغدادي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الحانجي/ القاهرة/ ط٤/ ١٩٩٧م
٢٤) الخصائص : لأبي الفتح ابن جني / تحقيق: محمد علي النجار/ ذوي القربى / قم- إيران/ ط١/ ١٤٣٥ه
٢٥) دراسات في العربية وتاريخها: لمحمد الخضر حسين / المكتب الإسلامي/ دمشق/ط٢/ ١٩٦٠م.
٢٦) دراسات في علم اللغة : لكمال بشر/ دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع/ د.ت
٢٧) ديوان أبي الأسود الدؤلي: تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين/ مكتبة النهضة- بغداد/ ط٢/ ١٩٦٤
٢٨) ديوان سويد بن كاهل اليشكري/ مراجعة د. محمد جبار المعيبد/ جمع وتحقيق: شاكر العاشور/ وزارة الإعلام العراقية/ ط١/ ١٩٧٢م
٢٩) الرد على النحاة: لأحمد بن عبد الرحمن (ابن مضاء القرطبي)/ تحقيق: د. محمود إبراهيم البنا/ دار الإعتصام/ ط١/ ١٩٧٩م.
٣٠) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه: للدكتورة خديجة الحديثي/ مطبوعات جامعة الكويت/ ١٩٧٤م.
٣١) شرح أبيات سيبويه: ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي/ تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم/ مكتبة الكليات الأزهرية/ ١٩٧٤م.
٣٢) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: لخالد بن عبد الله الأزهري المعروف بال وقّاد / دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ ط١/ ٢٠٠٠م.
٣٣) شرح السّنة: لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي/ تحقيق: شعيب الأرناؤوط – محمد زهير الشاويش/ المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت/ ط٢/ ١٩٨٣م.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٣٤) شرح الطيبي على مشكاة المصابيح المسمى بـــ( الكاشف عن حقائق السنن): لشرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي/ تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي/ مكتبة نزار مصطفى الباز/ مكة المكرمة – الرياض/ ط١/ ١٩٩٧م
٣٥) شرح كتاب سيبويه: لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني/ أطروحة دكتوراة : لسيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي/ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية/ الرياض/ المملكة العربية السعودية/ ١٩٩٨م
٣٦) شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي/ تحقيق: أحمد حسن مهدلي ، علي سيد علي/ دار الكتب العالمية ، بيروت – لبنان/ ط١/ ٢٠٠٨م.
٣٧) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: لأحمد بن فارس / محمد علي بيضون/ ط١// ١٩٩٧م.
٣٨) ضياء السالك إلى أوضح المسالك: لمحمد عبد العزيز النجار/ مؤسسة الرسالة/ ط١/ ٢٠٠١م.
٣٩) طبقات النحويين واللغويين: لمحمد بن الحسن الزبيدي/ تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم/ ط٢/ دار المعارف/ د.ت
٤٠) عمدة الكتاب: لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس/ تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي/ دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر/ ط١/ ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.
٤١) في أدلة النحو: للدكتورة عفاف حسانين / المكتبة الأكاديمية/ ط١/ ١٩٩٦م.
٤٢) في أصول النحو العربي: لسعيد الأفغاني/ دار الفكر/ ١٩٦٣
٤٣) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: للدكتور عبد العال سالم مكرم/ المكتبة الأزهرية للتراث/ ١٩٦٥م
٤٤) كتاب الأفعال: لعلي بن جعفر بن علي ابن قطاع الصقلي/ عالم الكتب/ ط١/ ١٩٨٣م.
٤٥) كتاب الحروف: لأبي نصر الفارابي/ تحقيق: محسن مهدي/ دار المشرق بيروت/ ط٢/ ١٩٩٠م.
٤٦) كتاب العين : لأبي عبد الله الخليل بن أحمد الفراهيدي/ تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي/ دار ومكتبة الهلال.
٤٧) الكتاب: لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي- القاهرة/ ط٢/ ٢٠٠٤م.
٤٨) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري/ دار الكتاب العربي – بيروت/ ط٣/ ١٤٠٧ه.
٤٩) اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/ تحقيق: مازن المبارك/ دار الفكر- دمشق/ ط٢/ ١٩٨٥م
٥٠) اللباب في علل البناء والإعراب : لأبي البقاء عبد الله بالحسين العكبري / تحقيق: د. عبد الإله النبهان/ دار الفكر – دمشق/ ط١/ ١٩٩٥م.



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٥١) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي جمال الدين ابن منظور/ دار صادر – بيروت/ ط٣/ ١٤١٤ه
٥٢) اللغة بين المعيارية والوصفية: للدكتور تمام حسان/ دار الكتب/القاهرة/ ط٤/ ٢٠٠٠م
٥٣) اللغة: لجوزيف فندريس/ تعريب عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص/ مكتبة الأنجلو مصرية / ١٩٥٠
٥٤) مجالس العلماء : لعبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ مكتبة الخانجي/ القاهرة/ ط٢/ ١٩٨٣م.
٥٥) مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاماً ١٩٤٣-١٩٨٤/ المجمع اللغة العربية المصري/ أخرجها وراجعها: محمد شوقي أمين، إبراهيم الترزي/ الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية / ١٩٨٤م
٥٦) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: لأبي الفتح عثمان بن جني/ وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الدينية / ١٩٩٩م.
٥٧) المدارس النحوية: للدكتور شوقي ضيف/ دار المعارف/ ط١٢/ ٢٠١٧م
٥٨) مدرسة الكوفة : للدكتور مهدي المخزومي/ دار الرائد العربي/ بيروت/ لبنان/ ط٣/ ١٩٨٦م.
٥٩) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: لجلال الدين السيوطي/ تحقيق: فؤاد علي منصور/ دار الكتب العلمية – بيروت /ط١/ ١٩٩٨م.
٦٠) مشكلات اللغة العربية: لمحمود تيمور/ مكتبة الآداب ومطبعتها بالحمامين/ د.ت
٦١) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي الحمويّ/ المكتبة العلمية – بيروت/ د.ت
٦٢) معاني القرآن : لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء / تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي/ دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر/ ط١. د.ت
٦٣) معجم الشعراء العرب: لأبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني/ تحقيق: د. ف. كرنكو / مكتبة المقدسي، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان/ ط٢/ ١٩٨٢م.
٦٤) المفصل في صنعة الإعراب: لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري/ تحقيق: د. علي أبو ملحم/ مكتبة الهلال – بيروت/ ط١/ ١٩٩٣م.
٦٥) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي/ تحقيق : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين/ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة/ ط١/ ٢٠٠٧م
٦٦) المقتضب : لمحمد بن يزيد المبرد/ تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة/ دار الكتب– بيروت.
٦٧) مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي: للدكتور جعفر نايف عبابنة/ دار الفكر للنشر والتوزيع/ ط١/ ١٩٨٤م.
٦٨) من أسرار العربية: للدكتور كمال بشر/ مكتبة الأنجلو المصرية – القاهرة/ ط٣/ ١٩٦٦م



مجلة آداب البصرة للعلوم الإنسانية
العدد ٣ – المجلد ٤٧ – أيلول لسنة ٢٠٢٢

٦٩) من تاريخ النحو العربي: لسعيد الأفغاني / دار الفكر/ د.ت
٧٠) المنصف لابن جني، سرح كتاب التصريف لأ]ي عثمان المازني: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي/ دار إحياء التراث القديم/ ط١/ ١٩٥٤م
٧١) الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء: لمحمد بن عمران المرزباني/ تحقيق: محمد حسين شمس الدين/ دار الكتب العلمية/ بيروت / ط١/ ١٩٩٥م.
٧٢) موضوعات في نظرية النحو العربي دراسات موازنة بين القديم والحديث: للدكتور زهير غازي زاهد/ دار الغدير/ ١٤٣٤ه
٧٣) النحو العربي العلة النحوية: نشأتها وتطورها: للدكتور مازن المبارك/ دار الفكر/ لبنان بيروت/ ط٣ / ١٩٨١
٧٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء: لعبد الرحمن بن محمد كمال الدين الأنباري/ تحقيق: إبراهيم السامرائي/ دار المنار/ الزرقاء – الأردن/ ط٣/ ١٩٨٥
٧٥) نظرية الأصل اولفرع في النحو العربي: للدكتور حسن خميس الملخ/ دار الشروق / ٢٠١٥م
٧٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : لأبي بكر عبد الرحمن جلال الدين السيوطي/ تحقيق: عبد الحميد هنداوي/ المكتبة التوفيقية – بمصر.

الرسائل والأطاريح والبحوث:

١) تحرير أفعل التفضيل من ربقة قياس نحوي فاسد: لمحمد الفاضل بن عاشور/ مجلة المجمع العربي – مصر – مج٩ ، ع ٤ ، يوليو ١٩٦٤.